

الباب الأول

الأسس والمقياس

الفصل الأول

**الزراعة العضوية بمصر والوطن العربى والمقاييس
الأساسية لإنتاج المحاصيل**

الزراعة العضوية بمصر والوطن العربي

والمقاييس الأساسية لإنتاج المحاصيل

١ - الزراعة العضوية

١-١ - التعريف

جاء فى تعريف الاتحاد الدولى لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) بأن الزراعة العضوية تشمل جميع النظم الزراعية التى تشجع إنتاج الأغذية والألياف بوسائل سليمة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، وتعتبر هذه النظم خصوبة التربة المحلية عنصراً أساسياً فى نجاح الإنتاج، وباحترامها القدرة الطبيعية للنباتات والحيوانات والأرض، فهى تهدف إلى جعل نوعية الزراعة والبيئة أقرب إلى الكمال من جميع الجوانب، والزراعة العضوية تقلل إلى حد كبير المدخلات الخارجية وذلك بالإحجام عن استعمال الكيماويات المصنعة الزراعية من أسمدة ومبيدات آفات ومستحضرات صيدلانية أو بيطرية، وغيرها، وبدلاً من ذلك فهى تمكن القوانين القوية للطبيعة من زيادة المحاصيل الزراعية، ومكافحة الأمراض، وتراعى الزراعة العضوية المبادئ المتعارف عليها دولياً، والتى تطبق ضمن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئيات والثقافية المحلية.

١-٢ - الأهداف الأساسية للإنتاج العضوى

يبنى الإنتاج العضوي تبعاً للمقاييس الأساسية للاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (بازل، ٢٠٠٠) على المبادئ والأفكار التالية:

إنتاج غذاء ذو جودة عالية وبكمية كافية.

١- التعامل مع النظم والدورات الطبيعية بطرق بناءه تعزز نوعية الحياة.

٢- مراعاة التأثير الاجتماعي والإيكولوجي الأوسع لنظام الإنتاج العضوي.

٣- تشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي، بما في ذلك الكائنات الحية الدقيقة والحياة النباتية والحيوانية بالتربة، والنباتات والحيوانات.

٤- تطوير نظام إيكولوجي مائي مستدام ذو قيمة عالية.

٥- الحفاظ على خصوبة التربة وزيادتها على المدى الطويل.

٦- الحفاظ على التنوع الوراثي لنظام الإنتاج وما حوله، بما في ذلك حماية النبات وموائل الأحياء البرية.

٧- تشجيع الاستخدام الصحي للمياه والموارد المائية وجميع الأحياء الموجودة فيها والاعتناء المناسب بها.

٨- استخدام الموارد المتجددة إلى أقصى درجة ممكنة في نظم الإنتاج المحلية.

١٠- إيجاد توازن متناسق بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات.

١١- توفير الظروف المناسبة لجميع المواشي والدواجن كي تمارس

نشاطها الطبيعي مع الاهتمام المطلوب بالجوانب الأساسية لسلوكها الفطري.

١٢- التقليل إلى أقصى حد من جميع أشكال التلوث.

١٣- تصنيع المنتجات العضوية باستخدام موارد متجددة.

١٤- إنتاج منتجات عضوية يمكن أن تتحلل بيولوجيا بشكل كامل.

١٥- تمكين العاملين في الإنتاج والتصنيع العضويين من عيش نوعية من الحياة تلبي احتياجاتهم الأساسية وتؤمن لهم من عملهم عائدا مناسباً ومرضياً ، بما في ذلك توفير بيئة عمل آمنة.

١٦- الارتقاء بالسلسلة الكاملة من الإنتاج والتصنيع والتوزيع لتكون عادلة اجتماعياً ومسؤولة إيكولوجياً.

١-٣- توجهات الزراعة العضوية في مصر

تشكل العوامل الخاصة بأوضاع الزراعة المحلية بجانب الأوضاع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المبادئ الحاكمة للزراعة العضوية، ويتوقع مع ذلك أن يكون لها دوراً هاماً في انتشار الزراعة العضوية على نطاق واسع، ولا شك أن استجلاء وضع الزراعة العضوية كرافد جديد للزراعة التقليدية الموعلة في القدم التي عرفت في مصر منذ آلاف السنين يستدعي إلقاء نظرة سريعة على أهم ملامح الزراعة المصرية المؤثرة في التوجه للزراعة العضوية وتطوراتها المكانية والزمانية.

تشتمل المساحة الأكثر اتساعا من الأراضي الزراعية المصرية على نوعين من المناطق الزراعية:

- حوض النيل، ويشمل الوادي في الجنوب، والدلتا في الشمال والتي تبلغ ٤٠ ألف كم^٢ من الأراضي الزراعية المأهولة بكثافة.
- المناطق الصحراوية الزراعية، بما فيها الواحات، والزراعة بها تكون في بيئة صحراوية جافة.

وخلال التطورات التي شهدتها الزراعة المصرية على مر العصور فإن الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية تحول من رى الحياض إلى نظام الرى الدائم، وحتى عام ١٩٥٠م فإن أكثر من ١٥% من الأراضي الزراعية المصرية أغلبها فى الوجه القبلي بقيت تحت نظام الرى بالحياض، والتحول النهائى إلى نظام الرى الدائم أخذ مكانه مع إنشاء سد أسوان العالي بداية من ١٩٦٠م، ومع هذا التغير فإن المساحة الزراعية وأعداد المحاصيل المنزرعة قد تزايدت، واشتملت المنتجات الزراعية الرئيسية على الحبوب (القمح بصفة أساسية، الذرة، الأرز، والشعير)، القطن، قصب السكر، الخضراوات، الفواكه، محاصيل العلف، وتعزز إنتاج المحاصيل النقدية مثل القطن، الأرز، قصب السكر والموالح على حساب المحاصيل الأخرى، وقد أدى التوسع الزراعي إلى تغيرات جذرية فى البيئة وسبل العيش بواى النيل، وصاحب النمو الزراعي زيادة سكانية كبيرة، وظهرت مدن جديدة بالفيوم وغيرها من المناطق القريبة من ضفاف النيل، وتشير الأرقام لزيادة سكانية رهيبه فى السنوات الأخيرة مقارنة بما كانت عليه فى مطلع القرن الماضي، ومع ذلك وللأسف فإن التقارير تشير إلى تناقص أو فقد فى

الأراضي الزراعية يستقطع لإقامة المباني والمنشآت الأخرى، وأن معدله قد بلغ ١-٢% فى بعض المناطق سنوياً، وبصفة عامة فإن الأنشطة الإنسانية سواء فى الماضى أو الحاضر قد أدت إلى تدمير المساكن البرية، والأنظمة البيئية على طول نهر النيل، وتركيبه الفونا والفلورا الحالية لوادي النيل خير شاهد على أثر تدخل الإنسان فى هذه الأراضي، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الكيماويات فى الأغراض الزراعية المختلفة والتي أدت إلى استئصال كثير من الأنواع الحيوانية الأصلية، ومنها العديد من المفترسات والتي أدى غيابها للسماح بانتشار وتكاثر المتغذيات النباتية الحشرية. ولعل أهم التغيرات التي حدثت فى تاريخ النظام البيئي لوادي النيل قد وقعت منذ عام ١٩٧٠ عندما تم الانتهاء من مشروع السد العالي الذي حقق كثير من المزايا الإيجابية التي قابلها فى نفس الوقت بعض الآثار البيئية السلبية، ومن ضمن أهم التأثيرات المعروفة للسد العالي الزيادة الدائمة فى كمية المياه بالأراضي والتي تؤدي بالتالي إلى زيادة فى ملوحة التربة والبحيرات، توقف التذبذب الموسمي الواسع لمستويات المياه بالنيل وقنواته الفرعية، تناقص الطمي الذي يمر من أسفل السد، وبالتالي فإن هذه التأثيرات قد أحدثت تغيرات إيكولوجية عنيفة يمكن ملاحظتها فى كثير من المناطق.

وبالنسبة لزراعة الصحراء، والزراعة فى البيئة الصحراوية الجافة فإنه من المعروف أنه يوجد بمصر ثلاث مناطق صحراوية هى الصحراء الشرقية، الصحراء الغربية، وشبه جزيرة سيناء. وتتكون الصحراء الشرقية بصفة أساسية من سلسلة الجبال العالية الوعرة الموازية للبحر الأحمر، وهذه الجبال ليست متواصلة الامتداد ولكنها تشكل مجموعات يفصلها كتل

ومرتفعات منفصلة عن بعضها البعض بأودية واسعة تتكون من سهول رملية حصوية تمتد شرق دلتا النيل إلى قناة السويس، وهذه السهول الرملية الواسعة المنبسطة تمثل إمكانية الامتداد جنوب الصحراء الشرقية، وهي تتأثر بظروف الطقس لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، والطقس شبه الجاف، وزراعة هذه السهول الصحراوية أصبح ممكنا مع إنشاء ترعة الإسماعيلية التي تجلب مياه نهر النيل من عند القاهرة، والمساحة المنزرعة في تلك المنطقة تتزايد باطراد ملحوظ يصاحبه استخدام للإجراءات الزراعية الحديثة، مثل الزراعة في أنفاق، أو استخدام أنظمة ري حديثة، وبالنسبة للواحات الكبيرة الممتدة بصفة أساسية في الصحراء الغربية، فإنه يكثر بها الينابيع، والآبار الارتوازية، وقد سمح ذلك بتحويلها إلى واحات خضراء، ومن أكثرها شهرة واحة سيوه، الواحة البحرية، الفرافرة، الداخلة والخارجة، وبالرغم من هذا التزايد فإن كثير من التقارير تشير إلى أن مساحة الأراضي المنزرعة حاليا تبلغ حوالي ٥% فقط من المساحة الكلية، وأن هذه النسبة قابلة للزيادة من خلال مشروعات التوسع الأفقي في سيناء وتوشكي والعوينات والساحل الشمالي الغربي إلى جانب المساحات الصحراوية المتاخمة لغالبية محافظات مصر سواء في الوجه البحري أو القبلي.

وبالرغم من اعتماد الزراعة المصرية طوال سنين موعلة في القدم على تنمية المحاصيل بالطرق التقليدية باستخدام المواد الطبيعية والطيني المتكون مع فيضان النيل، ألا أن أنشطة الإنتاج الزراعي طوال عدة عقود بالنصف الثاني من القرن العشرين قد اعتمدت بصفة عامة كغيرها من

الدول على استخدام الكيماويات الزراعية من أسمدة ومبيدات وغيرها، وأن الاستخدام المكثف غير السليم لمثل هذه الكيماويات قد أدى لكثير من المشاكل والأضرار الصحية والبيئية، وحالياً فإن هناك جهود مستمرة للتغلب على هذه المشاكل والحد منها، ومما لا شك فيه أن هذه الجهود قد بلورتها الإستراتيجيات الزراعية الهادفة للتغلب على مشاكل وأضرار الآفات بالاعتماد على نظم الإدارة المتكاملة ، وإيجاد برامج تطبيقية مناسبة للظروف المحلية للسيطرة عليها ، وأيضاً نشر مفاهيم الزراعة المستدامة أو النظيفة بكل السبل، ومنها تشجيع الزراعة العضوية، واجتذاب أكبر عدد من المزارعين والمستثمرين الزراعيين للتحويل إلى الزراعة العضوية. وتشير التقارير لأن هناك خطوات هامة قد اتخذت في السنوات الأخيرة لتحقيق ذلك، وبصفة عامة فإن هذه التقارير تؤكد على أن الزراعة العضوية قد بدأت في مصر عام ١٩٩٠ ، وأن بعض الشركات قد عرفت قبل ذلك خلال فترة الثمانينات كرواد للزراعة العضوية وخاصة بالصحراء الشرقية لإنتاج النباتات (الأعشاب) الطبية للتصدير بصفة أساسية، وأن هذا النشاط قد بدأ بطيئاً، وتزايد بعد ذلك سريعاً ليشمل منتجات أخرى من الخضراوات والفاكهة والحبوب والقطن (Abou Hadid, 2001& El-Araby,2001)، وبجانب هذه الشركات فقد ظهر بعض المزارعين بكل من محافظتي الفيوم والقليوبية، وأيضاً اتحاد مزارعي ومصدري الزراعة العضوية عام ١٩٩٤، وأثمر ذلك عن نشاط كبير في حركة الزراعة العضوية بمصر، حيث أوسع الإنتاج العضوي بدرجة كبيرة وظهر في عام ١٩٩٨ بالسوق المحلية بجانب الأسواق الخارجية التي يوجه إليها الإنتاج بصفة أساسية، وبصفة عامة فإن أعداد المزارع، ومنتجات المشاريع قد تزايدت بدرجة كبيرة مع تحسن كبير

فى طرق ووسائل الإنتاج. وبالنسبة للمساحة المنزرعة بنظام الزراعة العضوية فإن تقديرها عام ٢٠٠١ يشير إلى أنها تقريبية وليست محددة تماما، وأن التقرير التقريبي لها يبلغ ١٥,٠٠٠ فدان تقريبا، بالإضافة لحوالي ١٥٧٥ صوبة/ بيت محمي تعادل مساحتها حوالي ٤١٥ فداناً. ويشير El-Araby, 2001 إلى أن هناك أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ فدان منزرعة بالطرق التقليدية بدون استخدام كيماويات، والتي تعتمد على الأمطار أو المياه الجوفية فى الري، وأن هذه المساحة تعتبر لحد ما عضوية بدون شهادات، وأنه من السهل تحولها إلى عضوية من الناحية التقنية، كما أن هناك الكثير من الآراء والتقارير المشجعة لتوجهات الزراعة النظيفة أو العضوية بالمشروعات الزراعية الكبرى فى سيناء وتوشكي والعوينات، وتتركز الزراعة العضوية بصفة أساسية حالياً فى الأراضي المستصلحة حديثاً، وذلك بجانب بعض المزارع فى وادى النيل والدلتا، وتشير أحدث التقديرات إلى أنه يوجد بمصر حوالي ٤٦٠ مزرعة عضوية تبلغ مساحتها ٣٠٠,٠٠٠ فدان موزعة على جميع المحافظات (عبد المعطي، ٢٠٠٣)، وأن أغلب منتجاتها يتم تصديره إلى الخارج وخاصة دول أوروبا حيث يتم تصدير كل المنتج العضوي فى الموسم الشتوي لزيادة الطلب عليها مع قلة الطلب المحلي، وتشمل المحاصيل المنتجة عضوياً عامة:

الخضراوات - البطاطس، البصل، الثوم، الفاصوليا، الفلفل الحلو والحار، الخيار، الكنتالوب، الفرولة، الطماطم، الكوسة، الجزر، البسلة.

الفاكهة - المشمس، الخوخ التفاح، التمر، الليمون، البرتقال، الماندرين، الكمثرى، والمانجو.

محاصيل الحقل - القطن ، السمسم ، الفول السوداني.

النباتات الطبية والعطرية - الكاموميل، الينسون، الزعتر، النعناع.

ومن ناحية أخرى فإن عمليات المراقبة والتفتيش ومنح الشهادات فى مصر تقوم بها بعض الجمعيات أو المراكز والشركات، وهى تطبق غالبا القواعد والمعايير الخاصة بالاتحاد الأوربي، (الجالا ، ٢٠٠٢) ، وبالنسبة للوضع القانوني للزراعة العضوية فى مصر، فقد أشار كل من عبد المعطي، ٢٠٠٣ ، وحمدي، ٢٠٠٤ إلى أن هناك مسودة للقانون لم تنشر بعد فى الجريدة الرسمية، وأنه يتم إعداد كتاب تنفيذى يوضح الجهات المسئولة والخطوات المتبعة لتسجيل المزارع والمنتجات العضوية، وكل ما يتعلق بالزراعة العضوية، وكذلك النماذج والمستندات المطلوبة....الخ، وأنه ينتظر أن يتم اعتماد القانون وتجهيز الكتاب التنفيذى خلال سنة لتأتى بعد ذلك مرحلة الحصول على ما يعرف بتطابق القانون مع قوانين السوق الأوربية أو الدولية، وأن وزارة الزراعة قد أنشأت المعمل المركزى للزراعة العضوية سنة ٢٠٠٢ للقيام بهذه المهام، وغيرها من الأنشطة الرامية لتشجيع ونشر الزراعات العضوية وإعطائها الدعم اللازم.

١-٤- توجهات الزراعة العضوية فى البلاد العربية

اهتمت دول عربية عديدة بالزراعة العضوية ولا تختلف كثيرا مؤشرات التوجه للزراعة العضوية فى هذه البلاد عنها فى مصر، والتوسع فى مساحتها ومنتجاتها حيث أن أغلب منتجاتها يتم تصديرها للأسواق الأوربية وخاصة المنتجات العضوية التونسية والمغربية، وبوجه عام فقد

تلاحق ظهور توجهات الزراعة العضوية ببعض البلدان فى أواخر الثمانينات، ولم تسجل زيادة أو انتشار نسبيا حتى أواخر التسعينات ومنها المغرب وتونس ولبنان والأردن، وفى السنوات الأخيرة فإن الاهتمام قد تزايد فى دول أخرى خاصة دول الخليج العربى ومنها المملكة العربية السعودية ، والإمارات وحاليا فإن هناك ملامح لجهود كثيرة تبذل لتشجيع المزارعين والمستثمرين الزراعيين بهذه البلاد للتحويل للزراعة العضوية، وتلقى التقارير التالية الضوء على بعض هذه الملامح:

أشار Ben kheider, 2001 إلى أن معظم أنشطة الزراعة العضوية بتونس كانت للقطاع الخاص، وأنها استمرت بطيئة حتى عام ١٩٩٧ حيث سجلت زيادة فى المساحات، أعداد المزارع، وتنوع المحاصيل، وأن هذا التطور الهام كان نتيجة لسياسات دعمت هذا القطاع من خلال استراتيجية وطنية اهتمت بتسهيل الآلات والإمكانات، نظام وطنى للتشريع، والشهادات، والبحوث والتدريب، جمعيات المزارعين، والتسويق، وتعتبر تونس من أول الدول العربية التى يوجد لها قوانينها الخاصة بالزراعة العضوية، وتشمل المحاصيل العضوية الرئيسية بها الزيتون ، نخيل التمر، اللوز، الجوجوبا، الخضراوات، أشجار الفاكهة، والنباتات العطرية، وأن معظم المنتجات يتم توجيهها للتصدير، وفقط فإن هناك كمية صغيرة من المنتجات العضوية توجه للسوق المحلية، وأشار إلى أنه بالرغم من بعض الصعوبات التى تواجه التحرك للزراعة العضوية، فإن هناك العديد من المناطق الزراعية والمحاصيل التى يمكن تحويلها بسهولة إلى الزراعة العضوية نظراً لتوفر الظروف الملائمة، مع طقس غير مناسب للآفات والأمراض، وانتشار

طرق وإجراءات الزراعة التقليدية وتنوعها. وبالنسبة للمغرب فقد أشار كلا من Kenny & Hanafi, 2001 إلى أن الزراعة العضوية قد بدأت بها منذ عام ١٩٨٦ بالزيتون والمواالح، وأنها امتدت لتشمل الفواكه والخضراوات، النباتات الطبية، وبعض منتجات الغابات غير الخشبية، وأن المساحة المنزرعة حاليا بالمنتجات العضوية تبلغ ١٢,٥٠٠ هكتار، وأن هذه المنتجات تشمل ٤٠ نوعا نباتيا في ثلاث مناطق رئيسية (أغادير، مراكش، أزميز)، وأن كل الإنتاج العضوى يتم تصديره للأسواق الأوروبية فيما عدا نوعين فقط، وأن الشهادات يتم الحصول عليها من شركات أجنبية فرنسية أو ألمانية حيث أنه لا يوجد حتى الآن نظام للتشريع ويوجد فقط مسودة للقانون تنتظر التشريع القانوني، وأن المنتجات العضوية من الخضراوات يتم زراعتها تحت الظروف المحمية بالبيوت البلاستيكية أو فى الحقول المفتوحة، بينما يتم إنتاج الفاكهة بصفة أساسية فى الحقول المفتوحة، ما عدا الموز الذى يتم إنتاجه تحت نوع خاص من البيوت البلاستيكية.

١-٥- الصعوبات والمعوقات المقيدة للتوسع فى الزراعة العضوية

هناك بعض الصعوبات والمعوقات التى تعترض التوسع فى الزراعة العضوية وانتشار منتجاتها فى مصر وغيرها من البلاد العربية، وغالبا فإنها ترجع للعوامل المتعلقة بالمعرفة، العادات والتقاليد، توفر الاحتياجات، والتسويق، وذلك بجانب المشاكل المتعلقة بخصوبة وصيانة

التربة، ومشاكل وأضرار الآفات بما فيها مسببات الأمراض النباتية، ويمكن
إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

- ١- نقص المعرفة بالزراعة العضوية بصفة عامة، وتفهم المعلومات المتعلقة بالأسس والمقاييس الحاكمة لها بصفة خاصة.
- ٢- انتشار بعض الأفكار الخاطئة أو المعتقدات السلبية المعاكسة لإقبال المزارعين على الزراعة العضوية، ومنها على سبيل المثال تعقد الإجراءات اللازمة للتسجيل والتحول والحصول على شهادات، والاعتقاد بأن الزراعة العضوية تؤدي إلى نقص كبير في المحصول دون التأكيد على القيمة الاقتصادية وجودة المنتجات.
- ٣- انتشار إجراءات الإنتاج التقليدية المستخدمة من قبل المزارعين، وانخفاض معدلات تغييرها بالتقنيات المحسنة بصفة عامة، وعدم قبول المزارعين للتقنيات الحديثة بسهولة، بسبب العوامل الاقتصادية أو العادات والتقاليد.
- ٤- قلة المنتجات والمواد اللازمة للاستخدام في الزراعة العضوية وخاصة المستعملة في تحسين خواص التربة والإمداد بالعناصر الغذائية، وأيضا المستخدمة في مكافحة الآفات.
- ٥- المشاكل المتعلقة بإدارة المحصول، ومنها التناوب المحصولي والسيطرة على الآفات.
- ٦- المشاكل المتعلقة بتسويق المنتجات العضوية، وقلة الخبرة بها على المستوى المحلي أو التصديري، ومنها التركيز على أسواق معينة وإهمال

أسواق أخرى، المنافسة السعرية بين المصدرين مما يترتب عليه انخفاض الأسعار لصالح المستورين، الوقوع في بعض الأخطاء التي قد تضر بسمعة المنتجات في الأسواق الخارجية، ندرة الإقبال على المعارض الدولية المهتمة بالزراعة العضوية لفتح أسواق ومنافذ جديدة للمنتجات العضوية والإعلان عنها.

٢- المقاييس الأساسية للزراعة العضوية

المقاييس الأساسية للاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية

International Federation of Organic Agriculture

Movements (IFOAM) لإنتاج المحاصيل عام تشتمل على ما يلي:

٢-١- متطلبات التحول

الزراعة العضوية كمبدأ عام تهدف إلى تطوير نظام زراعي مستدام وقابل للحياة، ولكي يعمل أى نظام إيكولوجى زراعي مستدام على الوجه الأمثل، فإنه يجب تنظيم التنوع فى إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات بطريقة تؤدي إلى تفاعل بين جميع عناصر الإدارة الزراعية، ويمكن تحقيق التحول خلال فترة زمنية، ويجوز تحويل إحدى المزارع خطوة خطوة، ويجب تحويل مجمل إنتاج المحاصيل وتربية جميع الحيوانات إلى إدارة عضوية، ولذا فإنه يلزم أن تكون هناك خطة واضحة عن كيفية المضي بعملية التحول، وتحديث هذه الخطة عند اللزوم لتغطي جميع الجوانب المتعلقة بهذه المقاييس، ومن جهة أخرى فإنه يجب على الجهات المانحة للشهادات ومنظمات التوحيد القياسى أن تضع مقاييس حول كيفية الفصل بوضوح بين نظم زراعية مختلفة من حيث الإنتاج وإصدار المستندات، ويجب أن تحدد المقاييس كيفية منح الخلط بين العوامل الدخيلة والمنتجات، ويمكن أيجاز مقاييس التحول فيما يلي:

١- يجب التقيد بمتطلبات المقاييس خلال فترة التحول ، وتطبيق جميع هذه المتطلبات على الجوانب المرتبطة أو ذات العلاقة عند بدء فترة التحول وما بعد ذلك.

٢- للحصول على شهادة لمنتجات من مزرعة أو مشروع تفيد أنها عضوية، يلزم إجراء معاينة لها أثناء فترة التحول، ويجوز احتساب بداية فترة التحول من تاريخ تقديم الطلب إلى الجهات المانحة للشهادات أو منظمات التوحيد المقياس، أو من تاريخ آخر استعمال لمداخلات غير معتمدة في المزرعة شرط التثبت من أن متطلبات المقاييس قد استوفيت منذ ذلك التاريخ.

٣- لا يلزم أن تكون هناك فترة تحول تامة عندما تكون متطلبات المقاييس قد استوفيت واقعيا وبشكل كامل خلال سنوات عدة، حيث يمكن التأكد من ذلك من خلال وسائل ومصادر متنوعة، وفي مثل هذه الحالات فإنه يجب أن تجرى المعاينة خلال مرحلة زمنية معقولة تسبق الحصاد الأول.

٢-٢- طول فترة التحول

يتطلب إقامة نظام إدارى عضوي وتعزيز خصوبة التربة فترة مؤقتة هي فترة التحول، وقد لا تكون هذه الفترة دائما ذات امتداد كاف لتحسين خصوبة التربة وترسيخ توازن النظام الايكولوجي، لكنها الفترة التي تبدأ فيها جميع الإجراءات اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، وبصفة عامة فإنه

يجب أن تكون طول فترة التحول متوائمة مع الاستعمال السابق للأرض، والوضع الإيكولوجي، وأهم المقاييس المتعلقة بذلك تشير إلى أنه:

١- يمكن الحصول للمنتجات النباتية الناشئة عن إنتاج سنوى على شهادات تفيد أنها عضوية إذا تم استيفاء متطلبات المقاييس طيلة اثنى عشر شهرا كحد أدنى قبل بدء دورة الإنتاج، ويمكن الحصول للنباتات الدائمة (باستثناء المراعى والمروج) على شهادات تفيد أنها عضوية فى الحصاد الأول بعد ثمانية عشر شهرا على الأقل من إدارتها وفقا لمتطلبات المقاييس، ويمكن الحصول للمراعى والمروج ومنتجاتها على شهادات تفيد أنها عضوية بعد ١٢ شهراً من الإدارة العضوية، وعندما تطلب الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي فترة ثلاث سنوات أو أكثر يتم خلالها الامتناع بشكل موثق عن استعمال مواد محظورة، علما بأنه يجوز منح الشهادة بعد اثنى عشر شهرا من تقديم الطلب.

٢- يمكن تمديد فترة التحول من قبل الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي، ويتوقف ذلك على الاستعمال السابق للأرض والأوضاع البيئية.

٣- يجوز للجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي أن تسمح ببيع منتجات نباتية بصفاتها محصول زراعة عضوية فى مرحلة التحول أو بصفة مماثلة وذلك إذا ما تمت تلبية متطلبات المقاييس مدة اثنى عشر شهراً على الأقل.

٢-٣- الإنتاج المتوازي

يجب تحويل المزرعة كاملة بما في ذلك الحيوانات، وفقا للمقاييس وخلال فترة من الزمن، ويلزم على الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياس أن تضع مقاييسها حول كيفية الفصل بوضوح بين نظم زراعية مختلفة من حيث الإنتاج وإصدار المستندات، مع مراعاة أن تحدد المقاييس الكيفية التي يمكن بها منع الخلط بين العوامل الدخيلة والمنتجات وتضمن المقاييس التي يمكن العمل بها ما يلي:

١- يجب أن تضمن الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي في حالة عدم تحول المزرعة بالكامل بأن الأجزاء العضوية والتقليدية من المزرعة منفصلة ويمكن معاينتها.

٢- لا يسمح بإنتاج متزامن لمحاصيل تقليدية في مرحلة تحول ومحاصيل عضوية ومنتجات حيوانية، إلا إذا كان هذا الإنتاج مميزا بشكل واضح.

٣- يجب على الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي لضمان الفصل الواضح بين الإنتاج العضوي والإنتاج التقليدي معاينة النظام بالكامل (من الإنتاج إلى السوق النهائية).

٤- لا يسمح باستعمال كائنات معدلة بطريقة الهندسية الوراثية في الجزء التقليدي من المزارع ذات الإنتاج العضوي والتقليدي المتزامن.

٢-٤- صيانة الإدارة العضوية

يبنسي نظام الإدارة للحصول على شهادات تثبت أن المنتجات عضوية على التزام مستمر بممارسات الإنتاج العضوي، ولا تعطي الجهة

المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي شهادة إلا للإنتاج الذى يتوقع أو ينتظر معه أن يصاب لمدة طويلة، وأهم مقاييس صيانة الإدارة تبنى على أن الأرض والحيوانات التى يجرى تحويلها لن تكون عرضة للتبدل بين الإدارة العضوية حيناً والتقليدية حيناً آخر.

٢-٥- تحسين الأراضي والمزارع

يجب أن تساهم الزراعة العضوية فى تحسين النظام الايكولوجي، علماً بأن المناطق التى يلزم إدارتها على الوجه الصحيح وربطها لتسهيل التنوع البيولوجي تشمل:

- ١- الأرض العشبية الواسعة مثل الأرض السبخة والأرض الجافة.
- ٢- جميع المناطق غير الخاضعة للتعاقب وغير المسمدة بكثافة بصفة عامة ومنها المراعى الواسعة، المروج ، الأراضي العشبية الواسعة، البساتين الواسعة، الأسيجة النباتية، أسيجة الشجيرات والأشجار، مجموعات الأشجار والشجيرات، والغابات.
- ٣- الأرض المراحة الغنية أيكولوجياً والأرض الصالحة للزراعة.
- ٤- حدود الحقول (الواسعة) المتنوعة أيكولوجياً.
- ٥- المجاري المائية والبرك والينابيع والسهول المعرضة للانغمار بمياه الفيضان والأراضي الرطبة والمستنقعات والمناطق الأخرى الغنية بالمياه التى لا تستعمل للإنتاج الزراعي أو المائي المكثف.
- ٦- المناطق التى نمت فيها نباتات بعد أن لحق بها تدهور بفعل الإنسان.

ويجب على الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي أن تحدد المقاييس لنسبة مئوية من مساحة المزرعة كحد أدنى، تسهيلات للتنوع البيولوجي والتحول الطبيعي، ويلزم أن تكون المقاييس الصادرة عنها شاملة للإجراءات ذات العلاقة الخاصة بتوفير الأراضي والتنوع البيولوجي وتحسينهما.

٢-٦- اختيار المحاصيل والأصناف

يجب أن تحصل جميع البذور والنباتات على شهادات إفادة بأنها عضوية، مع مراعاة التنوع الوراثي عند اختيار الأصناف المستخدمة، ويلزم أن تكون الأنواع والأصناف المزروعة ملائمة لأحوال التربة والمناخ ومقاومة للآفات والأمراض، وتعتمد المقاييس المتعلقة باختيار المحاصيل والأصناف على ما يلي:

١- يجب استعمال البذور والنباتات العضوية في حال توفرها، وعلى الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي تحديد الفترات الزمنية اللازمة للحصول على بذور ومواد نباتية أخرى تحمل شهادات تفيد بأنها عضوية.

٢- تستخدم البذور والنباتات التقليدية غير المعالجة كيميائية إذا لم تتوفر بذور ومواد نباتية تحمل شهادات إفادة بأنها عضوية، وإذا لم تتوفر بدائل أخرى، يجوز استعمال بذور ونباتات معالجه كيميائياً، ويجب على الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي تحديد

الشروط الخاصة بالاستثناءات والفترات الزمنية اللازمة لاستعمال أى بذور ونباتات معالجه كيميائيا.

٣- لا يسمح باستعمال بذور أو لقاح أو نباتات مهجنة أو مواد نباتية معدلة بطريقة الهندسة الوراثية.

٢-٧- التنوع في إنتاج المحاصيل

أساس إنتاج المحاصيل فى البساتين والمزارع والغابات هو مراعاة تركيب وخصوبة التربة والنظام الأيكولوجي المحيط وتوفير تنوع فى الأصناف مع التقليل من فقد المغذيات إلى الحد الأدنى، ويتحقق التنوع فى إنتاج المحاصيل عن طريق الجمع بين تعاقب المحاصيل بمختلف أنواعها بما فى ذلك البقول، والتغطية الملائمة للتربة لمدة تصل إلى سنة إن أمكن بأنواع نباتية مختلفة، وعند اللزوم فإن الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياس تطلب أن يتم التوصل إلى تنوع كاف من حيث الوقت والمكان بطريقة تأخذ فى الاعتبار الضغط الذى تمارسه الحشرات والأعشاب الضارة والأمراض والآفات الأخرى، فيما تجرى المحافظة على التربة وعلى المادة العضوية والخصوبة والنشاط الجرثومي فيها وعلى صحتها العامة، أو تحسينهما، وبالنسبة للمحاصيل غير الدائمة يتحقق ذلك عادة وإنما ليس حصريا عن طريق تعاقب المحاصيل.

٢-٨- خطة التسميد

المبدأ الأساسي لخطة التسميد هو إعادة كميات كافية من المواد تتحلل بيولوجيا والتي من أصل جرثومي أو نباتي أو حيواني إلى التربة

لزيادة، أو على الأقل الحفاظ على خصوبتها وعلى النشاط البيولوجي فيها، ويجب أن تشكل المواد التي تتحلل بيولوجيا والتي من أصل جرثومي أو نباتي أو حيواني والمنتجة في مزارع عضوية الأساس لبرنامج التسميد، وذلك مع ملاحظة أن تعمل إدارة التسميد على تقليل فقد المغذيات إلى الحد الأدنى، منع تراكم المعادن الثقيلة والملوثات الأخرى، وإعتبار الأسمدة المعدنية غير الاصطناعية والأسمدة المجلوبة ذات الأصل البيولوجي مكملات لإعادة تدوير المغذيات وليس بديلا عهما، وأيضا المحافظة على مستويات حموضة (pH) مناسبة في التربة، وتشير المقاييس المتعلقة بخطة التسميد إلى أنه يجب أن:

١- تشكل المواد التي تتحلل بيولوجيا والتي من أصل جرثومي أو نباتي أو حيواني الأساس لبرنامج التسميد.

٢- تضع الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياس حدودا لمجمل كمية المواد التي تتحلل بيولوجيا والتي من منشأ جرثومي أو نباتي أو حيواني والتي تجلب إلى المزرعة، أخذه في الاعتبار الظروف المحلية والطبيعية المحددة للمحاصيل.

٣- تضع الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياس مقاييس منع الإفراط في تسميد مراعي الحيوانات مما قد يؤدي لخطر التلوث.

٤- تكون المواد المجلوبة من خارج المزرعة ضمن المنتجات التي يسمح باستخدامها في التسميد وتحسين التربة (جدول ١-١).

جدول (١-١) المواد المقيّدة والمسموح بها في التسميد وتحسين التربة

المواد المسموح بها	المواد المقيّدة أو التي يحصر استخدامها
١- مخلفات المحاصيل والخضار، المهاد، السماد الأخضر، القش.	١- زبل ووحل وبول المزارع.
٢- الخث (محظور استخدامه لتحسين التربة)	٢- السماد الطبيعي المعد من سلخ الطيور البحرية (غوانو)
٣- السماد العضوي المعد من المكونات المسموح بها (نفايات الفطر المستهلك، الدبال الناتج من الديدان والحشرات، السماد العضوي المعد من نفايات المدن والناتج من مصادر منفصلة والذي تتم مراقبته للتأكد من خلوه من التلوث).	٣- فضلات الإنسان المفروزة في المصدر والمجربة من مصادر منفصلة والتي تتم مراقبتها للتأكد من خلوها من التلوث
٤- المستحضرات والمستخلصات النباتية.	٤- مخلفات دود الأرض.
٥- الديدان والمستحضرات الميكروبيولوجية المبنية على كائنات حية موجودة بشكل طبيعي.	٥- مسحوق الدم، مسحوق الحوافر والقرون، اللحم، مسحوق اللحم، العظام، مسحوق العظام، مسحوق الريش، السمك، منتجات السمك، الصوف، الفراء، الشعر، منتجات الألبان.
٦- المستحضرات البيوديناميكية.	٦- منتجات التصنيع الثانوية القابلة للتحلل بيولوجياً ذات الأصل الجرثومي أو النباتي أو الحيواني، مثل منتجات الغذاء الثانوية والعلف والذور الزيتية، المقطرات وتصنيع الملبوسات.
٧- الأعشاب البحرية المشكلة.	٧- الخشب، لحاء الشجر، نشارة الخشب، نجارة الخشب، رماد الخشب، فحم الخشب المعد من خشب غير معالج.
٨- الحجر الجيري، الجبس، المرل، الطباشير، كلس تصنيع البنجر السكري، كلوريد الكالسيوم.	٨- العشب البحري ومنتجاته.
٩- الصخور المغنيزية، ملح كبريت واسبوم (سلفات المغنيزيوم).	٩- الخث القلوي.
١٠- الصلصال (مثل البنتونيت، البرليت، الفيرميكوليت والزيوليت).	١٠- المحسسات الجبرية والمغنيزية.
١١- كلوريد الصوديوم.	١١- البوتاسيوم المعدني (سلفات البوتاس، كينيت، سيلفانيت).
١٢- الكبريت.	١٢- الفوسفات الطبيعية.
	١٣- الصخور المسحوقة، مسحوق الحجار.
	١٤- العناصر النادرة.

٥- لا تستعمل الأسمدة المحتوية على فضلات الإنسان من براز وبول (الصرف الصحي) في تسميد الخضراوات المعدة للاستهلاك الآدمي (لا يلجأ إلى ذلك إلا بعد مراعاة جميع الشروط الصحية) على أن تتولى الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياس تحديد الشروط الصحية، وأن تضع موضع التنفيذ الإجراءات التى تمنع انتقال الآفات والطفيليات والعوامل المعدية.

٦- لا تستعمل الأسمدة المعدنية إلا فى نطاق دور تكميلي للمواد القائمة على الكربون، ولا يجوز إعطاء الإنز باستعمالها إلا من خلال استخدام ممارسات إدارية أخرى خاصة بالخصوبة.

٧- تستعمل الأسمدة المعدنية فى تركيبها الطبيعية، ولا يجوز معالجتها كيميائيا لزيادة قدرتها على الذوبان، ويجوز للجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياس منح استثناءات بناءا على مبررات وافية، على أن لا تشمل هذه الاستثناءات أسمدة معدنية تحتوى على نيغروجين.

٨- تضع الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياس قيودا على استعمال مدخلات مثل البوتاسيوم المعدني وأسمدة المغنسيوم والعناصر النادرة، والزليل، والأسمدة المحتوية على نسبة عالية من المعادن الثقيلة أو المواد الأخرى غير المرغوبة مثل الخبث القلوى والفوسفات الصخرى الحماءة.

٩- لا تستعمل نيترات النشيلي وجميع الأسمدة النيتروجينية المصنعة، بما فيها اليوريا.

٢-٩ - إدارة الآفات الحشرية والأمراض والأعشاب الضارة

كمبدأ عام فإنه يجب تنفيذ نظم الزراعة العضوية بطريقة تضمن أقل نسبة من الخسائر الناتجة عن الآفات والأمراض والأعشاب الضارة، ويتم التركيز على استعمال محاصيل وأصناف تأقلمت مع الظروف البيئية وبرنامج تسميد متوازن وتربة خصبة ذات نشاط بيولوجي عالي، ودورات زراعية صحيحة وزراعات مصاحبة من أسمدة خضراء وغيرها، على أن يحدث النمو والتطور في شكل طبيعي، ويوصي بإدارة الأعشاب الضارة والآفات والأمراض عن طريق عدد من الأساليب الزراعية الواقية التي تحد من تطورها، مثل إتباع دورات زراعية مناسبة، واستخدام أسمدة خضراء، وبرنامج تسميد متوازن، حرث وتجهيز التربة الزراعية مبكراً، وتغطية التربة بالمهاد واستخدام وسائل مكافحة الميكانيكية وتعطيل دورات تطور الآفات، وذلك مع العمل على حماية الأعداء الطبيعية للآفات وتشجيعها عن طريق توفير إدارة مناسبة للموائل مثل الأسجة النباتية ومواقع التعشيش، وغيرها، وبصفة عامة فإنه يجب تنظيم إدارة الآفات من خلال فهم الاحتياجات الأيكولوجية للآفات وتعطيلها، والمقاييس العامة لإدارة الآفات تشمل ما يلي:

١- يسمح باستخدام المنتجات التي تستعمل لإدارة الآفات الحشرية والأمراض والأعشاب الضارة والتي يتم تحضيرها في المزرعة من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة محلية، وفي حال تعرض النظام الأيكولوجي أو نوعية المنتجات العضوية للضرر فإنه يلزم تقييم واستعمال المدخلات الإضافية للزراعة العضوية من المنتجات بمكافحة الآفات (جدول ١-٢)، كما يجب استعمال المعايير الأخرى ذات العلاقة

جدول (١-٢): مواد مكافحة الآفات الحشرية والأمراض النباتية

وإدارة الأعشاب الضارة وتنظيم النمو

المواد المسموح بها	المواد المقيدة أو التي يحصر استخدامها
١- المستحضرات البكتيرية (مثل باسيلوس ثورينجينس)	١- المستحضرات والزيت الحيوانية.
٢- المستحضرات البيوديناميكية	٢- شمع العسل.
٣- هيدروكسيد الكالسيوم	٣- كلوريد الجير.
٤- ثاني أكسيد الكربون	٤- أملاح النحاس (مثل الكبريت والهيدروكسيد والأكس كلوريد والأوكتنات- معمل استخدام النحاس لا يزيد عن ٨ كلجم/هكتار كحد أقصى).
٥- مبيدات الديدان السلكية أو الخيطية الكيتينية (أصل طبيعي).	٥- التراب الدياتومي (المحتوي على دياتوم أو بقاياها المتحجرة).
٦- الصلصال (مثل البنتونيت، البيرليت، الفيرميكوليت، والزيوليت).	٦- المستحضرات الطحلبية.
٧- رواسب القهوة.	٧- الزيوت المعدنية الخفيفة (البارافين).
٨- مسحوق جلوتين الذرة (لمكافحة الأعشاب)	٨- الأزدرخت أو النيم (<i>Azadirachta indica</i>)
٩- مشتقات الألبان (مثل الحليب والكازين)	٩- الأغذية (المهاد) البلاستيكية.
١٠- الكحول الايثيلي.	١٠- المستحضرات النباتية.
١١- الجيلاتين.	١١- المواد النباتية الطاردة.
١٢- اللبستين.	١٢- برمنجنات البوتاسيوم.
١٣- الأحماض الطبيعية (مثل الخل)	١٣- البيرثرم أو حشيشة الحمى (<i>Chrysanthemum inerariefolium</i>)
١٤- الفرمونات (في المصائد والموزعات فقط).	١٤- الكواسية (<i>Quassia amara</i>)
١٥- الطرق الفيزيائية (مثل المصائد الملونة والمصائد الميكانيكية).	١٥- الجير الحي.
١٦- الزيوت النباتية.	١٦- إطلاق طفيليات ومفترسات وحشرات معقمة.
١٧- ثاني كربونات البوتاسيوم.	١٧- الريانيا (<i>Ryania speciosa</i>)
١٨- غراء النحل (العكبر)	١٨- بيكرينات الصوديوم
١٩- الروتينون (المستخلص من <i>Derris elliptica</i> , <i>Lanchocarpus spp.</i> , <i>Thephrosia spp.</i>)	١٩- الكبريت
٢٠- الساباديل	٢٠- ثاني أكسيد الكبريت
٢١- الملح البحري، الماء المالح	٢١- مستخلص التبغ (يمنع النيكوتين النقي)
٢٢- السيليكات (مثل سيليكات الصوديوم، الكوارتز)	٢٢- مستحضرات فيروسية (مثل <i>Granulosis virus</i>)
٢٣- الصودا	

للتأكد مما إذا كان المنتج مقبولا، ويجب دائما تقييم المنتجات التي تحمل أسما تجاريا.

٢- يسمح بالمكافحة الحرارية للأعشاب الضارة والطرق الطبيعية لإدارة الآفات الحشرية والأمراض والأعشاب الضارة.

٣- التعقيم الحراري للتربة بغية مكافحة الآفات والأمراض ينحصر في ظروف لا تمكن من حدوث دورة زراعية صحيحة أو تجدد للتربة، ولا يجوز للجهة المانحة للشهادات إعطاء الإنن إلا لكل حالة على حدة.

٤- يجب أن تنظف جميع المعدات المجلوبة من نظم زراعية تقليدية على الوجه الصحيح وأن تكون خالية من أى بقايا قبل استعمالها فى مناطق زراعة عضوية.

٥- يمنع استعمال مبيدات الآفات المصنعة.

٦- يمنع استعمال منظمات النمو المصنعة، ولا يجوز استعمال الأصباغ المصنعة لإدخال تعديل تجميلي على منتج عضوي.

٧- يمنع استعمال كائنات أو منتجات معدلة بطريقة الهندسة الوراثية.

٢-١٠- مكافحة التلوث

يعتمد في ذلك على اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتقليل التلوث من خارج المزرعة أو في داخلها، وفي حالة وجود خطر تلوث أو شك بوجود خطر التلوث، فإنه يجب على الجهة المانحة للشهادات أو منظمة التوحيد القياسي أن تضع حدوداً لمستويات الاستعمال القصوي للمواد المحتوية على المعادن الثقيلة والملوثات الأخرى للحد من تراكمها، وبصفة عامة فإنه في حالة الشك المعقول بوجود تلوث، فإنه يجب على الجهة المانحة للشهادات أن تتأكد من إجراء تحليل للمنتجات ذات العلاقة ومصادر التلوث المحتملة (التربة، المياه، الهواء، المدخلات) لتحديد مستوى التلوث وأن تتخذ الإجراءات اللازمة في ضوء ذلك، وبالنسبة إلى أغذية المنشآت المحمية والأغذية البلاستيكية للتربة والأنسجة الناعمة وشباك الحماية من الحشرات وأغلفة العلف، فإنه يسمح فقط باستعمال المنتجات المصنوعة من البولي إيثيلين، والبولي بروبيلين أو البولي كربونات الأخرى، على أن يتم إزالتها من التربة بعد الاستعمال، مع مراعاة عدم حرقها على أرض المزرعة، ومنع ذلك فإنه يمنع استعمال المنتجات المصنوعة من البولي كلوريد.

٢-١١- المحافظة على التربة والمياه

المبدأ العام للمحافظة على التربة والموارد المائية هو التعامل معها بأدواتها بطريقة مستدامة، ويجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع انجراف التربة وتآكلها، ومنع الاستخدام المفرط والخاطئ للمياه، وتلوث المياه الجوفية والسطحية، وأهم المقاييس الواجب الأخذ بها تتضمن:

- ١- منع أو الحصر لأدنى مستوى لكل من عمليات تعرية الأرض عن طريق حرق المواد العضوية، مثل قطع النباتات وحرقها وحرق القش.
 - ٢- منع تعرية أى غابة طبيعية (فطرية المنشأ).
 - ٣- اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع انجراف التربة.
 - ٤- منع استغلال الموارد المائية واستنزافها بشكل مفرط.
 - ٥- الاحتفاظ بمعدلات مناسبة من الحيوانات بناء على طلب الجهة المانحة للشهادات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأرض وتلوث المياه الجوفية والسطحية.
 - ٦- اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع ارتفاع درجة ملوحة التربة والمياه.
- ٢-١٢- جمع المنتجات البرية ذات الأصل النباتي وعسل النحل**
- يراعى أن تساهم عملية الجمع إيجابيا فى صيانة المناطق الطبيعية، وعند الجمع أو الحصاد فإنه يجب توجيه الانتباه إلى صيانة النظام الإيكولوجي واستدامته، والمقاييس الضابطة لذلك تتضمن ما يلي:
- ١- لا تحصل المنتجات البرية التى يتم حصادها على شهادة إفادة بأنها عضوية إلا اذا كانت ناشئة عن بيئة مستقرة وذات نمو مستدام، مع مراعاة ألا يزيد الحصاد أو جمع المنتج على القدرة الإنتاجية المستدامة للنظام الإيكولوجي، وألا يهدد وجود الأنواع النباتية أو الحيوانية.

٢- لا تصدر للمنتجات شهادة إفادة بأنها عضوية إلا إذا كانت ناشئة عن منطقة جمع محدودة بوضوح وليست عرضة لمواد ممنوعة وخاضعة للمعاينة.

٣- يلزم أن تبعد منطقة الجمع مسافة مناسبة عن المزارع التقليدية ومصادر التلوث.

٤- يلزم تحديد المدير المسئول عن حصاد أو جمع المنتجات ، وأن يكون ملماً بمنطقة الجمع المعنية.